الأمم المتحدة

E/AC.51/2021/L.4/Add.21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
25 June 2021
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الحادية والستون

1-25 حزيران/يونيه 2021

مشروع تقرير

المقرر: السيد أرمان **خاتشاتريان** (أرمينيا)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

(البند 3 (أ))

البرنامج 20
حقوق الإنسان

1 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الحادية والستين، في البرنامج 20، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020 (A/76/6 (Sect. 24)).

2 - ووجه الرئيس الانتباه إلى بيان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي قدمت البرنامج. وأجابت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

3 - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها للبرنامج ولعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وشددت عدة وفود على الدور الهام الذي تضطلع به المفوضية في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وأعربت عن تأييدها لعملها، معترفة بالمفوضية باعتبارها الكيان الرائد في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

300621 300621 21-08055 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأثنى أحد الوفود على التزام المفوضـــة الســـامية بترأس المفوضـــية، وهي كيان يؤدي دورا لا بديل عنه في الدفاع عن القيم التأسيسية لميثاق سان فرانسيسكو وتعزيزها بطريقة شاملة. وأثنى أحد الوفود على جهود المفوضـية الرامية إلى تحقيق هدف الإعمال الكامل لحقوق الإنسـان للجميع وأعرب أيضـا عن تأييده القوي لاسـتقلال المفوضـية وجميع آليات حقوق الإنسـان. وأُعرب عن التقدير لاسـتمرار التركيز على تعميم مراعاة حقوق الإنســان في منظومة الأمم المتحدة بأســرها وفي جميع أنحاء العالم، وكذلك لتواصــل المفوضــية مع طائفة واسـعة من أصـحاب المصـلحة في إطار تنفيذ مهمتها، بما في ذلك المجتمع المدني، إلى جانب الدول الأعضـاء، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والآليات الوطنية وآليات حقوق الإنسـان. وأعرب وفد آخر عن تأييده لهذا الرأي ورحب بالتزام المفوضـــية بمواصـــلة العمل مع الدول الأعضـــاء وجميع الجهات الفاعلة ذات الصـــلة لمســـاعدتها في جهودها الرامية إلى إعمال حقوق الإنســـان، من خلال تقديم المشـــورة التقنية، وتقديم الدعم للآليات وإقامة أشـــكال من الوجود القطري حيثما أمكن ذلك. وجرى التأكيد على أن حقوق الإنســـان ركن أســـاســـي من أركان الأمم المتحدة والتشـــديد على أن أهمية عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسـان أصـبحت أكثر وضـوحا مع التهديدات التي تعرضـت لها حقوق الإنسـان خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأُعرب أيضـا عن التقدير للجهود التي تبذلها المفوضـية من أجل تنفيذ البرنامج بفعالية، ولشـراكتها مع الدول الأعضـاء واسـتجابتها لكوفيد-19. وأعرب أحد الوفود عن ثقته في قدرة المفوضـــية على التعامل بفعالية مع هذه المســـائل. وأُعرب عن التقدير للنوعية العالية للوثيقة، بما في ذلك وضوحها ومحتوياتها الشاملة، إضافة إلى عرضها المؤثر.

4 - ولاحظ أحد الوفود أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن ضـعف أقل الناس تمتعا بالحماية في المجتمع وأنه من الأهمية بمكان وضع حقوق الإنسان في صميم جهود الاستجابة والتعافي الجماعية على الصعيدين العالمي والوطني. وفي ذلك الســـياق، أعرب الوفد نفســـه عن ثقته بالدور الحاســـم الذي يتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء القيام به وأعرب كذلك عن دعمه للعمل الذي تضطلع به المفوضية في قيادة جهود الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوجه عام.

5 - وأُعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها المفوضـية لزيادة الشـفافية في عملها وأُبرز مثال الإحاطات الإعلامية التي قدمتها المفوضة السامية بشأن البرنامج 20 في جنيف باعتباره مفيدا جدا من حيث بناء الثقة والتعاون بين المفوضـية والدول الأعضـاء، وبالنتيجة من حيث تقوية سـبل تعزيز حقوق الإنسـان وحمايتها في العالم بأســره. غير أن أحد الوفود حذر من أن هذا الحوار ينبغي ألا يقتصـــر على التجميع الآلي لآراء الدول، ولكن ينبغي أن يوفر الأساس لتحسين النص المقدم.

6 - وأُعرب عن رأي مفاده أن التنمية، بوصـفها الموضـوع الأبدي للمجتمع البشـري، تشـكل الأسـاس والأداة الرئيسـية لحل جميع المشـاكل وتهيئ الظروف لإعمال جميع حقوق الإنسـان. وأشـير أيضـا إلى أنه يمكن تعزيز حقوق الإنسـان وحمايتها على نحو أفضـل عن طريق زيادة التنمية. وأعرب عن شـواغل إزاء الاســـتثمار غير المنتظم وغير الكافي في الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والحق في التنمية، وفي هذا الصـدد، دعا أحد الوفود المفوضـية إلى ضـمان الاستثمار المتساوي في الحق في التنمية. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للتنمية الدولية والعمل الذي تقوم به منظمات حكومية دولية مثل مفوضـــية حقوق الإنســـان دعما للتنمية، ولكنه أكد أنه لا يعترف بالحق في التنمية. وشُـجعت الدول الأعضـاء على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، على النحو المحدد في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية، من بين وثائق أخرى. وفي هذا الصـدد،

جرى التشديد على رأي مفاده أنه ليس من المقبول أن يتطلب الإعمال الكامل لأي حق عمليات لنقل الموارد أو إعفاء من الديون، أو أن يكون الافتقار إلى التنمية عذرا مشروعا لعدم تنفيذ التزامات محددة متفق عليها عالميا في مجال حقوق الإنسان.

7 - وأُعرب عن التقدير لاعتماد الدول الأعضاء خطة مفصلة للقضاء على الفقر وتحقيق نظام دولي أكثر إنصافا. وأعرب عن رأي مفاده أن أهداف التنمية المستدامة تشكل فرصة للبرنامج لزيادة المشاركة، في حدود ولايته، لأن "عدم ترك أي أحد خلف الركب" هو في صميم العمل الرامي إلى مكافحة التمييز وعدم المساواة، اللذين يشكلان سببين جذريين للإقصاء.

8 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الدور الحقيقي لمفوضية حقوق الإنسان في وضع البرنامج يتمثل، في المقام الأول، في تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، انطلاقا من طابعها المتسم بالشمول، وعدم القابلية للتجزئة، والتكافل والترابط. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن هناك اليوم تلاعبا سافرا بموضوع حقوق الإنسان على أساس قرارات مجلس حقوق الإنسان غير التوافقية والمسيسة فيما يتعلق بدول أعضاء ذات سيادة وكاملة العضوية في الأمم المتحدة. وأعرب الوفد نفسه كذلك عن رأي مفاده أنه يعتبر من غير المقبول أن يكون هناك ترتيب متحيز للأولويات في تمويل أنشطة الأمم المتحدة على خلفية البيانات التي أدلت بها قيادة الأمم المتحدة بشأن النقص المزمن في الموارد المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألتي الصحة، والمناخ وغيرهما من المسائل التي تكفل الحفاظ على أرواح البشر، على الرغم من التمويل الفوري للقرارات المسيسة التي تتخذ بأقلية ضئيلة. وأعرب عن رأي مفاده أن هذه القرارات تقوض أنشطة هيئات الأمم المتحدة البرنامجية، المختصة بالموافقة على ميزانيات برامج المنظمة. وشدد الوفد نفسه على ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، التي اعتبرها مثالا حيا على تسييس مسائل حقوق الإنسان التي لم يعترف بها بلده ولن يعترف بها. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن اجتذاب أي تمويل يهدف إلى تنفيذ مهام المقرر الخاص يعتبر أمرا غير مبرر. وأُعرب عن رأي مفاده أن من المهم تركيز الجهود الرئيسية للمفوضية في السنة المقبلة على إجراء حوار شامل للجميع بالفعل بين الدول بشأن مسائل حقوق الإنسان.

9 - ورحب أحد الوفود بالتزام المفوضية بتقديم الدعم التنظيمي المعزز إلى مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان وإجراءات تقديم الشكاوى. وأُعرب عن التأييد لهدف المفوضية المتمثل في التعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ولعملها المتواصل في تقديم المساعدة إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق إدارة عمل صناديق المساعدة الإنسانية التي تقدم المساعدة المالية لخدمات الدعم، من قبيل إعادة تأهيل ضحايا التعذيب والرق وجبر ما لحق بهم من ضرر. وأُعرب عن رأي مفاده أن من المهم للمفوضية تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات والاتصال مع منظومة الأمم المتحدة، في حين أشار وفد آخر إلى جهود المفوضية الرامية إلى تعزيز التعاون المشترك فيما بين الوكالات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى باعتباره عاملا رئيسيا لزيادة كفاءة البرامج وفعاليتها وأعرب عن الأمل في أن تحقق تلك الجهود منجزات مستهدفة ملموسة.

10 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل المفوضية على النحو المشار إليه في الفقرة 24-9، فيما يتعلق بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على الصعد العالمي والوطني والإقليمي وفي الفقرة 24-24، فيما يتعلق بالسعي إلى إدماج جميع حقوق الإنسان في برامج الأمم المتحدة من خلال الشراكة على الصعيد الدولي مع مختلف كيانات المنظومة، بما فيها البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم

المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

11 - وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة للبرنامج المقترح لعام 2022 وأنشطته، أشار أحد الوفود إلى التغييرات المتصلة بكوفيد-19 وأثرها على حقوق الإنسان، ولا سيما على الفئات الأكثر تهميشا في العالم. وأُعرب عن التقدير لتركيز وتعزيز السياسات المتعلقة بالاستجابة لكوفيد-19 التي تركز على حقوق المرأة، ولا سيما في سياق حالات الإغلاق الشامل التي أدت إلى زيادة في العنف الجنساني. ولوحظ في هذا السياق أن تركز النساء في الاقتصاد غير الرسمي، مع عدم توفر إمكانية الحصول على الضمان الاجتماعي، على سبيل المثال، أدى إلى زيادة احتمال وقوعهن في براثن العوز. وازداد العبء غير المتناسب للعمل في مجال الرعاية الذي تتحمله النساء زيادة هائلة أثناء حالات الإغلاق الشامل، مما حال دون انخراطهن في أنشطة منتجة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وطُرح سؤال عن كيفية ربط المفوضية لكوفيد-19، وبيئة الإغلاق الشامل، والعمل عن بعد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بانتهاكات حقوق الإنسان.

12 - وأعرب عن رأي مفاده أن تحسين كل من نظام الضمان الاجتماعي وإمكانية الوصول إليه هو أهم حق من حقوق الإنسان خلال فترة التعافي من جائحة كوفيد-19 والتعافي بعد الجائحة. وفي هذا الصدد، قدم طلب إلى المفوضية لإعادة توجيه أولويتها إلى حماية الفئات الضعيفة مثل النساء، والأطفال، والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل دعم الدول الأعضاء في تحسين نظام الضمان الاجتماعي.

13 - وفيما يتعلق بالمصطلحات واللغة المستخدمتين في خطة البرنامج، شكر أحد الوفود المفوضة السامية والمفوضية على عودتهما في معظم الأحيان إلى شكل الوثيقة ولغتها المتفق عليهما. وأشار الوفد إلى أن النص قد تحسن وأن الكثير من التعليقات التي قدمها في العام الماضي أخذت في الاعتبار. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء استمرار استخدام المصطلحات غير المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، مثل "النهج القائم على حقوق الإنسان". وطُرح رأي معارض من قبل وفد آخر أعرب عن التزامه الثابت بالنهج القائم على حقوق الإنسان وأعرب عن رأي مفاده أن حقوق الإنسان شرط مسبق للتنمية. وشدد الوفد نفسه على أنه من أشد المؤيدين لحقوق الإنسان العالمية.

14 - وفيما يتعلق بالتقييمات، أُعرب عن التقدير للتقييمات الذاتية الأربعة التي أجريت في عام 2020 وطلب مزيد من التفاصيل بشأن التقييمات الذاتية التي ستجرى في عام 2021. وطُلبت توضيحات بشأن كيفية استخدام المفوضية للتقييمات للاستفادة من النتائج التي تحققت في الفترات الماضية لضمان تنفيذ الولايات على نحو أكثر فعالية. وفيما يتعلق بالفقرة 24-21، طلب مزيد من المعلومات عن كيفية استخدام نتائج التقييم لتحسين العمل على المستوى الاستراتيجي. وأشار أحد الوفود إلى التحليل المتعلق بأثر جائحة كوفيد-19 على أكثر الفئات تهميشا، مع التركيز على المساواة بين الجنسين (انظر الفقرة 24-28)، وطَرح سؤالا عن مدى كفاءة المهمة، مع مراعاة أنها نفذت خلال القيود المفروضة على السفر وتدابير الإغلاق الشامل المتصلة بالجائحة.

15 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل المفوضية مع المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان ولاحظ أن عمل بعض المقررين الخاصين قد أبرز في بعض أجزاء البرنامج، في حين لم يذكر عمل آخرين. وطُلب المزيد من المعلومات عن الجهود التي تبذلها

المفوضة السامية والمفوضية في مساعدة المقررة الخاصة وتنفيذ الولايات المتعلقة بالتدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وأعرب عن شواغل إزاء التدابير القسرية الانفرادية، ووصف أحد الوفود حالة التدابير القسرية الانفرادية وأثرها على حقوق الإنسان بأنها مثال جيد وأعرب عن تقديره للمقررة الخاصة فيما يتعلق بهذا الموضوع. ولاحظ الوفد نفسه أن شعب بلده حرم أثناء جائحة كوفيد-19، بسبب التدابير القسرية الانفرادية، من حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الطب والخدمات الطبية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن المثال يبين الطابع الدولي والعالمي للحق في التنمية، وهو ما برز بسبب التدابير القسرية الانفرادية.

16 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن البرامج الفرعية الأربعة المقترحة قد ضمّت الأنشطة الأساسية للمفوضية، وأنها ستسهم في النهوض بتعزيز وحماية التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان.

17 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (أ) تعميم مراعاة حقوق الإنسان، أشير إلى الهدف الوارد في الفقرة 24-23 وأُكدت ضرورة تعزيز جميع حقوق الإنسان في جميع مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالاستراتيجية، لوحظ أن البرنامج الفرعي سيعزز الإدماج العملي لجميع حقوق الإنسان في البرامج الإنمائية (انظر الفقرة 24-24). وطرح سؤال في هذا الصدد بشأن الأساس الذي نشأت تلك الولاية منه.

18 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2، أفرقة الأمم المتحدة القطرية تدمج نُهج حقوق الإنسان في عملها، أُعرب عن التقدير لجهود المفوضية في إدماج حقوق الإنسان في التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة. وأعرب أحد الوفود عن إعجابه بنتيجة عام 2020 التي تضمنت 51 تقييما قطريا مشتركا أدمجت حقوق الإنسان، بما يتجاوز الهدف المقرر وهو 36 تقييما. وفي هذا الصدد، أُبرز أن الأهداف المقررة لعامي 2021 (53) و 2022 (60) تبدو متواضعة وطرح سؤال عما إذا كان ينبغي للمفوضية أن تكون أكثر طموحا.

19 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2 أيضا، طرح سؤال بشأن المجموعة الجديدة من الوثائق المرافقة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة، وطُرح سؤال آخر عن المصادر المستخدمة لإعداد قائمة مرجعية بشأن إدماج حقوق الإنسان في الاستجابات القطرية الاجتماعية الاقتصادية لكوفيد-19 وعما إذا كانت تلك التحليلات، أو القوائم المرجعية، تعدّ بالاشتراك مع الدولة العضو المعنية. ولوحظ أن المسألة نفسها ستنطبق أيضا على النتيجة 3، تحسين التعاون بين الوكالات من أجل تعميم مراعاة حقوق الإنسان، نظرا لأنها، في رأي أحد الوفود، ترتبط بوضوح بـ "الجيل الجديد من التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك المجموعة المواضيعية المرافقة بشأن الاقتصادات التحويلية" (انظر الفقرة 24-37). ولاحظ الوفد كذلك الصلة بين أول نتيجتين في البرنامج الفرعي 1 والنتيجة 3 في البرنامج الفرعي 3، والبيانات المقدمة وتحليل حالات حقوق الإنسان المجرى في الوقت المناسب، وطرح سؤالا عن مصادر البيانات والمعلومات المستخدمة في التحليل. وأُعرب عن شواغل بشأن إمكانية استخدام معلومات من جهات فاعلة غير موثوقة لم يُتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي من أجل تقديم أي نوع من التعليقات بشأن حالة دولة عضو معينة. وفي هذا الصدد، أكد أحد الوفود أنه لم تكن هناك مفاوضات أو عملية حكومية دولية لتحديد المعايير أو المؤشرات التي ينبغي أن يسترشد في وضعها بأي مصدر فيما يتعلق بحقوق الإنسان في أي دولة عضو معينة، على عكس العملية المناسبة التي اتبعت في حالة أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها.

20 - وفيما يتعلق بالنتيجة 3 أيضا، لوحظ أن الفقرة 24-37 أشارت إلى أن المفوضية قامت في سياق جائحة كوفيد-19 بتكثيف مشاركتها على صعيد السياسات العامة العالمية لدعم الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في الاستجابات للجائحة والتعافي منها. وفي هذا الصدد، طلب توضيح بشأن الأساس الذي نشأت عنه الولاية المتعلقة بتعميم مراعاة حقوق الإنسان في الاستجابات للجائحة والتعافي منها. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لمستوى التعاون مع الوكالات الشقيقة، بما فيها منظمة الصحة العالمية، فيما يتعلق بإمكانية الاستفادة من وسائل الوقاية من جائحة كوفيد-19 ومكافحتها، وكذلك التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أنه يتوقع تعاونا مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بشأن التحديات المتعلقة بالسكن اللائق التي تفاقمت بسبب كوفيد-19 وواقع أنه كثير ما يتعين على الأسر أن تتقاسم غرفة واحدة.

21 - وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة في إطار البرنامج الفرعي 1 (أ)، أشير في الجدول 24-3 إلى الانخفاض المقرر في عدد المنشورات من خمسة منشورات في عام 2020 إلى منشورين في عام 2022، وطلب توضيح عما إذا كان هذا الانخفاض يشير إلى عدم الاهتمام بمعالجة مسألة حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة، وفيما يتعلق بمنظوري حقوق الإنسان والبيئة.

22 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (ب)، الحق في التنمية، أعرب عن التقدير لإدماج مفهوم الحق في التنمية في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 وفي عمل البرنامج من أجل إعماله. ولوحظ أيضا أن الطريقة التي ينعكس بها الحق في التنمية في الوثيقة هي إلى حد بعيد في السياق الوطني، وفي هذا السياق، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن التنمية تمثل تحديا دوليا لا يمكن التصدي له على الصعيد الوطني وحده. ولوحظ أيضا العمل الذي أنجز في الدعوة إلى الحق في التنمية وتعزيزه وفي تنفيذ مشاريع رائدة في البلدان النامية وأعرب عن التطلع إلى تكشف نتيجة نهاية تتعلق بذلك العمل. وأشار أحد الوفود إلى أنه كان يتوقع أن تعالج الفقرة 24-48، التي تتناول أيضا الحق في التنمية، أثر جائحة كوفيد-19 على المرأة لأن النساء في البلدان النامية، وتحديدا في أفريقيا، يتأثرن تأثرا بالغا بكوفيد-19.

23 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (ج)، البحث والتحليل، أعرب أحد الوفود عن القلق من أن الجهود التي تبذل في إطار البرنامج الفرعي لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان تتناقض مع مهمة المفوضية في تعزيز حرية التعبير. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن مكافحة التعصب مهمة حاسمة، ولكنه أبرز أن من يرتكبون العنف الذي تغذيه الكراهية لا يمكن تغييرهم عن طريق دفعهم إلى الخفاء. وجرى التشديد على أن التغلب على العنصرية، وكراهية الأجانب والتعصب سيكون من خلال الجهود المضنية في مجالات التعليم، والتعاون واحترام الناس بعضها بعضا. وأثيرت أيضا شواغل بشأن كراهية الأجانب، والعنصرية، وخطاب الكراهية والعنف ضد المنحدرين من أصل آسيوي وأفريقي.

24 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، أعرب عن رأي مفاده أن محتوى البرنامج الفرعي يشير ضمنيا إلى أنه يقدم، إلى جانب الدعم التقني، نوعا من المشورة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وطُلب توضيح بشأن نوع المشورة التي يمكن للمفوضية أن تسديها إلى الخبراء المستقلين للهيئات المنشأة بموجب معاهدات الذين تكرس ولايتهم في المعاهدات ذات الصلة. وطرح سؤال بشأن ما إذا كان ذلك يشكل تدخلا في العمل الفني للهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وأشير إلى "الحملات الإعلامية المحدَّدة الأهداف" (الفقرة 24-89)، وطلب توضيح بشأن تحديد الجزء المتعلق منها بسياق عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، الذي تكون فيه جميع الاتصالات أساسا بين

الدول والخبراء ويفترض أن تكون سرية. وقدمت ملاحظة بشأن عبارة "آليات وعمليات الإبلاغ يمكن أن تسهم أيضا في متابعة واستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" الواردة في الفقرة نفسها، وطلب توضيح لأساس هذه الصلة بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمعاهدات ذات الصلة وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن هذه الصلة يصعب استجلاؤها. ولاحظ أحد الوفود أيضا ذكر الأعمال الانتقامية في الجملة الأخيرة من الفقرة 24-89 وأبرز أن مسألة الأعمال الانتقامية فيما يتصل بأنشطة الهيئات المنشأة بمعاهدات كانت قد أدرجت في المبادئ التوجيهية بشأن استقلال وحياد أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان ("مبادئ أديس أبابا التوجيهية") من جانب رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وأنها لم تنل الموافقة من الدول الأطراف ولم تناقش على النحو المناسب من قبل خبراء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وأعرب عن رأي مفاده أن هذه المبادئ التوجيهية تتجاوز ولاية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وتتجاوز ولاية المفوضية فيما يتعلق بالدعم التقني لأنشطة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وأقر وفد آخر بأهمية عمل البرنامج الفرعي 2، ولا سيما في مجال تقديم المشورة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

25 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية، والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن مقياس الأداء لعام 2022: إقامة شراكات جديدة لتلبية المتطلبات الجديدة واغتنام فرص البيانات (الجدول 24-11) هو مقياس فضفاض وغير واضح وشدد على أن البيانات المستخدمة ينبغي أن تقدم من قبل الهيئات الحكومية، من أجل ضمان الدقة والمصداقية.

26 - ودعا أحد الوفود المفوضية إلى تعزيز التعاون التقني مع الدول الطالبة في إطار مبدأ احترام مختلف الظروف الوطنية والمتطلبات المحددة للدولة الطالبة.

27 - وفيما يتعلق بالبرنامج فرعي 4، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، لاحظ أحد الوفود الأثر الإيجابي لزيادة المشاركة الافتراضية، بما في ذلك فيما يتعلق بمشاركة الوفود في الاستعراض الدوري الشامل وشدد على أن ذلك يتيح مشاركة أكبر من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، على نحو ما يمكن أن نرى في الشكل السادس عشر من الباب 24، الذي يبين تفاصيل زيادة من 19 إلى 69 مندوبا. وطلب مزيد من التوضيح بشأن ما إذا كانت قد طرأت زيادة مماثلة في مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق باجتماعات أخرى.

28 - وطرح سؤال بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان 1/42 والتقرير المتعلق بالتشكيل الجغرافي للموظفين المتوقع تقديمه إلى المجلس في الدورة الخامسة والأربعين. وفي هذا الصدد، نُوّه بالعمل الذي تقوم به المفوضية بشأن إدراج المسائل الجنسانية ومسائل الإعاقة على النحو المبين في استراتيجية البرنامج والعوامل الخارجية له لعام 2022، ولكن طلبت معلومات بشأن الامتثال للولاية المذكورة أعلاه ومن ثم بشأن تحقيق التمثيل الجغرافي العادل بين موظفي المفوضية، وهو ما لا يرد ذكره في الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022. وطلب وفد آخر إلى المفوضية أن تبذل كل الجهود لكفالة التمثيل الجغرافي العادل لموظفيها. وشكر وفد آخر المفوضة السامية على المعلومات المستكملة فيما يتعلق بتكوين المفوضية، حتى وإن كانت اللجنة الخامسة للجمعية العامة هي التي عالجت هذه المسألة على النحو الواجب وليس لجنة البرنامج والتنسيق.

29 - وفيما يتعلق بالجزء باء من الوثيقة، المتعلق بالاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف لعام 2022، طرح أحد الوفود أسئلة بشأن مقترح تحويل 16 وظيفة

من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة. وإذ أشار إلى المرفقين الثاني والثالث، تساءل الوفد عن التبرير والاختيار. وطُلب تبرير مفصل، عن طريق إجراء تحليل للولايات الحالية، وعبء العمل والموارد. وطلب توضيح بشأن تبرير "استعراض الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة" (انظر المرفق الثاني). وسئل كذلك عن سبب اختيار بعض الإجراءات الخاصة ببلدان معينة كمبرر، وأعرب عن رأي مفاده أن أغلبية هذه الإجراءات من المؤكد أنها لا تخص المساعدة التقنية لأن البلدان قيد النظر لا تعترف بتلك الولايات. ولاحظ وفد آخر أن جزءا كبيرا من موارد المفوضية يأتي من موارد خارجة عن الميزانية، وأشار إلى أن الفقرة 24-166 تضمنت التأكيد على أن سلطة الإشراف على استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية هي من صلاحية المفوضية، وفقا لتفويض السلطة من الأمين العام، وطرح سؤلا بشأن الكيفية التي يمكن بها ضمان ألا تغير الموارد المخصصة الخارجة عن الميزانية محور تركيز أنشطة المفوضية. وشدد الوفد كذلك على أنه لا ينبغي استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية لإزاحة تركيز المفوضية عن أنشطتها الأساسية وطلب مزيدا من الإيضاحات بشأن المسألة. وردا على التعليقات ذات الصلة بالاحتياجات المقترحة من الموارد، شدد أحد الوفود على أن الجزء باء من الوثيقة غير مشمول في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجنة البرنامج والتنسيق وأن اللجنة غير مكلفة إلا بالتعامل مع الجزء ألف، الذي يغطي الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020.

30 - واشار أحد الوفود إلى إنه يولي أهمية كبيرة لدور لجنة البرنامج والتنسيق في تخطيط البرامج في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتصل بتقييم تنفيذ الخطط البرنامجية والتنسيق العام لأنشطة المنظمة الإدارية وأنشطتها المتعلقة بالميزانية.

الاستنتاجات والتوصيات

31 - **أوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، باستعراض الخطة البرنامجية للبرنامج 20، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".**